العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

# التلاعب بتقييم ممارسة الأعمال يزعزع الثقة بالبنك الدولي

## مراجعة مستقلة تكشف ضغوط إدارة البنك على الموظفين لتغيير البيانات في إصداري 2018 و2020

تلقي شبهات تلاعب البنك الدولي بتصنيفاته المتعلقة بمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال لدول العالم بتداعياتها على مصداقية هذه المؤسسة المالية الدولية وقد تؤثر سلبا على عملها وتزعزع الثقة بها، والتي يبدو أنها ستمر كغيرها من المنظمات الدولية والأممية الأخرى بمنعرجات حاسمة، تحتاج معها إلى عمليات إصلاح كبرى.

سمعة البنك الدولي على المحك

واشنطن – سارع مسؤولو البنك الدولي، إثر صدور تقرير مستقل الثلاثاء تضمن مراجعة خلصت إلى وجود "فساد أعمق" في تصنيفاته المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، إلى الدفاع عن التقييمات الشفافة والموضوعية التي تصدرها الوكالة المتخصصة في الأمم المتحدة المعنية بالتنمية بوجه محاولات النيل من سمعتها.

وقبل أسابيع من إلغاء البنك الدولي تقريره الرئيسي لتصنيفات ممارسة أنشطة الأعمال في أعقاب تحقيق مستقل أشار إلى مخالفات، أوصت مجموعة من المستشارين الخارجيين بإصلاح التصنيف للحد من محاولات الدول "التلاعب بترتيباتها".

فقد نُشرت مراجعة تتكون من 84 صفحة، والتي أعدها أكاديميون واقتصاديون كبار، على المنصة الإلكترونية للبنك الاثنين بعد حوالي ثلاثة أسابيع من تقديمها إلى رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالبنك كارمن راينهارت.

وكان البنك قد قال الخميس الماضي إنه سيلغي سلسلة "ممارسة أنشطة الأعمال" التي تقيم مناخ الأعمال والاستثمار في الدول، عازيا ذلك إلى مراجعات داخلية وتحقيق مستقل ومنفصل أجرته شركة الخدمات القانونية ويلمر هيل.

وخلص التدقيق إلى أن كريستالينا جورجيفا التي ترأس حاليا صندوق النقد الدولي، شأنها في ذلك شأن كبار قيادات البنك الدولي، ضغطت على موظفين لتغيير بيانات لصالح الصين خلال فترة عملها رئيسة تنفيذية للبنك. وتنفي جورجيفا بشدة ما خلص إليه التحقيق.

وفي أول تصريحات علنية له منذ تفجر الجدل حول مزاعم تزوير البيانات الخميس الماضي، قال رئيس البنك ديفيد مالباس لمحطة سي.أن.بي.سي الأميركية إن تقرير ويلمر هيل "يتحدث عن نفسه"

### تقاطع الآراء بشأن مصداقية البنك الدولي

على البنك استخدام الوصفة التي يعطيها للدول من أجل إصلاح نفسه

ماوريسيو كارديناس رئيس خبراء ويلمر هيل

تقرير ويلمر هيل يتحدث عن نفسه، فالبنك الدولي بصدد تطوير تقييماته

ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي

كما نبهوا إلى ضرورة وجود حاجز حماية بين الفريق المعني بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال وعمليات البنك الدولي الأخرى، وتشكيل مجلس مراجعة دائم من الخارج.

وإن البنك سيستكشف طرقا جديدة لمساعدة البلدان على تحسين مناخ الأعمال لديها.

وأعدت المراجعة مجموعة شكلها البنك في ديسمبر الماضي بعد أن كشفت سلسلة من المراجعات الداخلية عن مخالفات في بيانات بتقارير متعلقة بالصين والسعودية والإمارات وأذربيجان.

وتدعو المراجعة إلى سلسلة من الإجراءات التصحيحية والإصلاحات لمعالجة "النزاهة المنهجية" لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، لافتة إلى ما أسمته "نوعا من الجهود الحكومية للتدخل" في الترتيب بالتقارير في سنوات سابقة.

وقال ماوريسيو كارديناس الأستاذ بجامعة كولومبيا ووزير المالية الكولومبي السابق الذي ترأس فريق الخبراء "يحتاج البنك الدولي إلى مراجعة نفسه".

وأضاف أنه "يدأب على دعوة الدول إلى القيام بإصلاحات من أجل تحسين الحوكمة والشفافية والممارسات. عليه الآن استخدام هذه الوصفة من أجل إصلاح نفسه".

وانتقد الخبراء سلسلة ممارسة أنشطة الأعمال بسبب الافتقار إلى الشفافية في ما يتعلق بالبيانات الأساسية والاستبيانات المستخدمة لحساب التصنيفات.

وقال التقرير "تم إبلاغنا بحالات متعددة حاولت فيها حكومات بلدان التلاعب بالتصنيفات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عن طريق ممارسة ضغط على مشاركين أفراد"، وذلك في إشارة إلى محامين ومحاسبين وما إلى ذلك من المتخصصين.

وأضاف "ذكر موظفو البنك الدولي عددا من البلدان التي يعتقدون أن مسؤولين حكوميين منها أصدروا توجيهات للمشاركين بشأن كيفية الاستجابة. وحتى في حالة عدم وجود ضغط حكومي جلي، فبالطبع قد يؤثر التهديد المتصور بالانتقام على تقرير المشاركين في عملية التصنيف".

ودعا خبراء ويلمر هيل البنك الدولي أيضا إلى التوقف عن بيع الخدمات الاستشارية للحكومات التي تهدف إلى تحسين ترتيب البلد، مشيرين إلى أنها تشكل تضاربا واضحا في المصالح.

وقالوا "ينبغي للبنك الدولي ألا يشارك في نفس الوقت في تقييم بيئة الأعمال بالبلدان بينما يقبل مدفوعات لتوجيه بلدان بشأن كيفية تحسين تصنيفاتها".

وتزعم المراجعة أن البنك الدولي عرض هذه "الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة" في عدد من الدول، وهو ما يشمل بعض الدول المتورطة في تحقيق التلاعب بالبيانات، مثل الصين والسعودية.

وقالت إنه في ديسمبر الماضي أفادت مراجعة داخلية بأن إدارة البنك ضغطت على تسعة من بين 15 موظفا للتلاعب بالبيانات في إصداري 2018 و2020 من مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، مما رفع السعودية إلى مكانة "الأكثر إصلاحا" على مستوى العالم.

كما رفع تصنيفي الإمارات والصين مع إقصاء أذربيجان من المراكز العشرة الأولى، وذلك وفقا لما أفاد به المستشارون الخارجيون.

وذكر تقرير ويلمر هيل المنفصل أن التغييرات في بيانات السعودية كانت "على الأرجح نتيجة جهود من أحد كبار موظفي البنك للوصول إلى نتيجة كانت مرجوة ومكافأة السعودية على الدور المهم الذي لعبته في مجتمع البنك، وهو ما شمل المشاريع الكبيرة والجارية في ما يتعلق بالخدمات الاستشارية مستردة التكلفة".

ولم تبد السعودية والإمارات أية تعليقات حيال التقرير، لكن على الأرجح أنهما ستفندان ما جاء فيه خاصة وأنهما لا تتدخلان في عمل البنك الدولي، لا من بعيد ولا من قريب، كونه مؤسسة مالية مستقلة.

وقال جاستين ساندیفور، وهو زميل بارز في مركز التنمية العالمية بواشنطن ومن الأعضاء الآخرين في لجنة خبراء ويلمر هيل، إن "التقرير كشف عن مشكلة حوكمة في البنك الدولي"، وإنه لم ير أي تأكيدات على عدم استمرار حدوث مشكلات مماثلة مع مجموعات أخرى من البيانات.

وفي عام 2015 أظهر تحقيق أجراه الاتحاد الدولي لصحافيي الاستقصاء، وبالتعاون مع وسائل إعلام عالمية، أن البنك الدولي أخفق خلال عشر سنوات في تنفيذ التزاماته بعدم "إلحاق الضرر بالشعوب والبيئة"، ما أدى إلى نتائج خطيرة على بعض الشعوب الأكثر فقرا والأكثر هشاشة على الكوكب.

# تنافس أميركي – صيني لتجديد أسطول الشحن البحري في السودان

الخرطوم – يشكل تجديد أسطول الشحن البحري المتهالك في السودان نقطة تنافس جديدة بين الولايات المتحدة والصين للفوز بحصة في الاستثمارات التي تتيحها الخرطوم لتنمية تجارتها الخارجية الضعيفة من أجل المساعدة في إنقاذ الاقتصاد.

وكشف عبدالعظيم حسب الرسول رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط البحرية السودانية (سودان لاين) المملوكة للدولة في مقابلة مع وكالة بلومبرغ أن الشركة تدرس عرضا صينياً لتجديد أسطول تم تقليصه إلى قارب واحد فقط.

ويأتي الاقتراح المقدم من مجموعة كوسكو للشحن الصينية المملوكة للدولة في الوقت الذي تُجري فيه الخرطوم محادثات مع بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة ومستثمرين أجانب محتملين آخرين حول طرق إحياء خط الشحن السوداني.

ويقول خبراء إن المحادثات التي تجريها السلطات السودانية مع الولايات المتحدة والصين تشكل علامة أخرى على صراع النفوذ في أفريقيا.

وضخت الصين استثمارات كبيرة كجزء من مبادرة الحزام والطريق الجديد التي تم إطلاقها عام 2013 في دول أفريقيا بما فيها الدول العربية، وقد وتجاوزت تدفقاتها إلى القارة نظيرتها الأميركية.

وستكون خطط إحياء خطوط الشحن البحري جزءا من إصلاح طموح للبنية التحتية وقطاع النقل في أعقاب ثورة 2019 التي أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير.

وقطعت الحكومة خطوة مهمة في أغسطس الماضي لرفع المبادلات التجارية عبر البوابات البحرية بعد انضمام عملاق النقل البحري شركة ميرسك الدنماركية إلى ورشة الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها لإنعاش مستويات النمو الهشة.

وتسابق الحكومة الزمن لإعادة بناء اقتصاد دمرته عقود من سوء الإدارة والعقوبات الأميركية التي رفعتها واشنطن بشكل كامل العام الماضي عقب تصنيفها السودان دولةً راعية للإرهاب لنحو ثلاثة عقود.

ويعتمد السودان على خطوط أخرى لإيصال إمدادات الوقود والقمح والأسمدة الحيوية إلى موانئ البحر الأحمر، ويقول حسب الرسول إنه "يمكن للشركة أن تساعد في توفير الكثير من العملة الصعبة إذا أعطيناها حقوقا حصرية لنقل جميع الصادرات والواردات".

ويضم السودان 4 موانئ رئيسية، هي ميناء بورتسودان وينقسم إلى ميناء شمالي وآخر جنوبي، وميناء أوسيف، وميناء الأمير عثمان، وتوجد الموانئ الجافة منها ميناء سلوم الجاف وميناء كوستي الجاف، ويعود الإشراف عليها إلى هيئة الموانئ البحرية.

كما توجد موانئ نهرية مثل ميناء حلفا وكوستي حيث تساهم كل هذه الموانئ في التعاملات التجارية لخطوط إمدادات البلاد بالسلع.

وتتعالى شكاوى المصدرين والمستوردين بين الفينة والأخرى من ضعف أداء الموانئ في استقبال البواخر الواردة أو ترحيل سلع الصادرات، بما يؤثر على حركة التجارة الخارجية.

عبدالعظيم حسب الرسول

**ترميم خطوط الشحن السودانية سيكون عملية طويلة وصعبة**

وتظهر بيانات البنك المركزي أن الصادرات قفزت 70 في المئة لتصل إلى 2.53 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري.

ويعتقد حسب الرسول أن ترميم خط الشحن السوداني، الذي تأسس قبل ستة عقود وكان لفترة وجيزة مشروعا مشتركا مع يوغوسلافيا السابقة، سيكون "عملية طويلة وصعبة".

ولم يذكر رئيس مجلس الإدارة ما إذا كانت الخطوط البحرية السودانية التي تملك سفينة واحدة للركاب خارج الخدمة لمدة عامين ستسعى لشحن نفط الجنوب غير الساحلي، الذي يصل إلى بورتسودان عبر خطوط الأنابيب قبل نقله إلى الأسواق العالمية.

وتتمثل الخطة قصيرة الأجل لشركة الخطوط البحرية السودانية في تأجير السفن وشرائها في غضون خمس إلى عشر سنوات. وقال حسب الرسول إن شركة "لويدز ريجستر تجري أيضاً دراسة حول كيفية إعادة تشكيل الخط لأسطول كامل".

إعادة الترميم تتطلب استثمارات ضخمة

# الدائنون الأجانب للبنان يطالبون بإعادة هيكلة عاجلة للقروض

لندن – حثت مجموعة من حملة السندات اللبنانية، والتي تشمل بعضا من أكبر صناديق الاستثمار في العالم، الحكومة الجديدة الثلاثاء على بدء محادثات لإعادة هيكلة الديون في أقرب وقت ممكن للمساعدة في التعامل مع الأزمة المالية الطاحنة في البلاد.

وتعرض لبنان لأول عجز عن سداد ديون دولية له بقيمة 1.2 مليار دولار في مارس 2020 بعد سنوات من الاضطرابات السياسية وسوء إدارة الاقتصاد، مما قوض قدرته على خدمة عبء ديون يوازي أكثر من 170 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد عام من الجمود السياسي، شكل القادة اللبنانيون حكومة جديدة بقيادة رجل الأعمال السني نجيب ميقاتي في وقت سابق من الشهر الجاري، وكلفوه بمهمة إعادة بناء اقتصاد صار ثلاثة أرباع السكان فيه يعيشون في فقر.

وقالت مجموعة الدائنين في بيان "الآمال والتوقعات بأن تعزز الحكومة الجديدة عملية إعادة هيكلة ديون سريعة وشفافة ومنصفة".

وأضافت "مثل هذه العملية ستتطلب من الحكومة الانخراط بشكل مجد مع صندوق النقد الدولي ودائني لبنان الدوليين وشركاء القطاع الرسمي".

وتضم المجموعة الصناديق الكبيرة أموندي وأشمور وبلاك روك وبلوباي وفيدلتي في – رو برايس، بالإضافة إلى مجموعة من صناديق التحوط الأصغر حجما.

وتشير تقديراتها إلى أنها تمتلك "حصة حجب" تزيد عن 25 في المئة في 40 في المئة من سلسلة السندات اللبنانية المختلفة، مما يعني أنها ستكون لاعبا هاما في أي إعادة هيكلة جادة.

وغالبية السندات المتبقية في حوزة بنوك تجارية محلية في لبنان أو مصرفه المركزي، الذي اشترى ثلاثة مليارات دولار من الدين مباشرة من الحكومة السابقة في 2019.

ويرى محللون أن أي محاولة لبنانية لإعادة هيكلة للديون السيادية ستزيد الأمور تعقيدا على الأرجح في ظل غياب شرط قانوني شائع يعرف بـ"شروط العمل الجماعي المحسن" يمنع حملة السندات من عرقلة المفاوضات في المحاكم.

> **صناديق تشمل أموندي وأشمور وبلاك روك تمتلك حصة تزيد عن 25 في المئة في 40 في المئة من السندات اللبنانية المختلفة**

ووفق صندوق النقد الدولي، أصدر البلد المأزوم سندات دولية بنحو 15 مليار دولار منذ أكتوبر 2014 دون استخدام تلك الشروط، أي أكثر من أي بلد آخر.

وبحسب مسودة برنامج للسياسة الاقتصادية، فإن حكومة ميقاتي الجديدة تريد أيضا استئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي.